اتجهت الأنظار في الأيام الأخيرة إلى جنوبي اليمن، مع توسع الانفلات الأمني، فبعد اقتحام محتجين قصر معاشيق الرئاسي في عدن الثلاثاء، استهدف هجوم جوي القصر أمس، بالتوازي مع محاولة اغتيال وزير في المدينة، فيما كان هجوم انتحاري يستهدف قوات الحزام الأمني في أبين

الانفلات الأمني يتمدد جنوبي اليمن

هجوم جوي على قصر معاشيق في عدن وقتلى باستهداف حاجز أمني

تساؤلات عن قدرة الحكومة على ضبط الأمن جنوبا (صالح العبيدي/فرانس برس)

عدن ـ **العربي الجديد**

يتمدد الانفلات الأمني في المحافظات الجنوبية اليمنية منذ أيام، مشتتاً أنظار الحكومة اليمنية التي تقود حرباً شرسة على أكثر من جبهة ضد الحوثيين. فبعد اقتحام متظاهرين موالين لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، قصر معاشيق الرئاسي، مقر الحكومة في عدن، يوم الثلاثاء الماضي، أحبطت الدفاعات الجوية في المدينة، فجر أمس الخميس، هجوماً جوياً بطائرات مسيّرة كانت تستهدف القصر، لتليه محاولة اغتيال لوزير الخدمة المدنية عبد الناصر الوالي، في عدن، ثم يستهدف هجوم انتحاري حاجزاً أمنياً لقوات الحزام الأمني المدعومة إماراتياً في محافظة أبين، جنوبي اليمن، موقعاً 12 قتيلاً. تأتي هذه التطورات مع استمرار المعارك ضد الحوثيين، وتحديداً على جبهة مأرب.

وأحبطت الدفاعات الجوية في مدينة عدن، فجر أمس، هجوماً جوياً بطائرات مسيّرة بلا طيار كانت تستهدف قصر معاشيق الرئاسي. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن إطلاق نار كثيف للمضادات الجوية سمع في مديرية صيرة حيث يقع القصر الرئاسي فضلاً عن إطلاق نار من القوات التابعة لـ«المجلس الانتقالي» في جبل حديد بمديرية خور مكسر. وأكدت مصادر حكومية أنه تم إسقاط طائرتين في سماء القصر الرئاسي، فيما أعلنت قوات الحزام الأمني التابعة لـ«المجلس الانتقالي» أنه تم إسقاط 3 وسط أنباء عن رصد عدد أكبر. ولم تعلن أي جهة على الفور تبني الهجوم، واتهم ناشطون مقربون من الحكومة الشرعية، جماعة الحوثيين بالوقوف وراء العملية بعد فشلها في استهداف الحكومة أثناء عودتها في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي. ويتزامن الهجوم الجوي مع احتقان سياسي بين شركاء حكومة المحاصصة على خلفية الاحتجاجات التي انتهت الثلاثاء باقتحام القصر الرئاسي في عدن ورفع شعارات مناهضة للشرعية والتحالف بقيادة السعودية. وكانت مصادر قد أكدت أن الاقتحام يأتي ضمن مساعي بعض الأطراف لإجبار الحكومة على مغادرة عدن وترك الساحة خالية لـ«المجلس الانتقالي» الذي بات يمتلك الشرعية بعد امتلاكه 5 حقائب في الحكومة الجديدة. كما تعرضت الحكومة اليمنية منذ وصولها عدن أواخر ديسمبر الماضي لعدة محاولات استهداف بطائرات مسيّرة بعد فشل الهجوم الصاروخي الدامي الذي وقع لحظة وصولها وأسفر عن مقتل 28 مدنياً وعسكرياً وإصابة أكثر من 100.

وبعد وقت قليل من ذلك، أعلن عن نجاة وزير الخدمة المدنية عبد الناصر الوالي، من محاولة اغتيال بعبوة ناسفة انفجرت بموكبه في محافظة عدن. ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر أمني، أن العبوة انفجرت أثناء مرور موكب الوالي خلال ذهابه إلى مقر عمله، على خط الممراك في مدينة خور مكسر شرقي عدن. وأضاف المصدر أن الحادث لم يسفر عن أي إصابات، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية طوّقت مكان الحادث ومنعت مرور السيارات فيه. والوالي، هو عضو هيئة رئاسة «المجلس الانتقالي»، وأحد أعضاء الحكومة عن المجلس.

وامتد الفلتان الأمني جنوباً إلى محافظة أبين، حيث قُتل 12 عسكرياً ومدنياً، في هجوم انتحاري استهدف حاجزاً أمنياً لقوات الحزام الأمني المدعومة إماراتياً في مديرية أحور شرقي المحافظة. وقالت مصادر محلية، إن الهجوم الذي لم تتبنه أي جهة حتى مساء أمس، يُعتقد أن تنظيم «القاعدة» يقف خلفه. ومديرية أحور هي منطقة خاضعة لسيطرة قوات الحزام الأمني، وشهدت سابقاً نشاطاً لتنظيم «القاعدة».

وأعلن «المجلس الانتقالي» أن الهجوم الانتحاري أسفر عن 12 قتيلاً وعدد من الجرحى، من دون تفصيل توضيح رقم الضحايا المدنيين عن العسكريين. واتهم المجلس، في بيان رسمي، ما أسماها بالقوى الراعية للإرهاب بالوقوف وراء هجوم أبين، ومحاولة الاغتيال التي استهدفت الوزير الوالي ونجا منها. ودعا المجلس القوات الأمنية التابعة له، إلى رفع درجة الاستعداد واليقظة العالية لمواجهة الجماعات الإرهابية في عدن وأبين ومحافظات الجنوب كافة.

وأرجع المجلس الاختلالات الأمنية وعمليات الاستهداف الممنهجة، إلى غياب قوات النخبة الشبوانية الموالية له عن محافظة شبوة، في إشارة إلى توجه يهدف للضغط على الحكومة الشرعية والتحالف بالسماح لتلك الفصائل بالعودة إلى المحافظة بعد دحرهم منها في أغسطس/آب 2019. وقال البيان، إن الفترة الأخيرة شهدت عودة لنشاط الجماعات الإرهابية بشكل ملحوظ، الأمر الذي يتطلب عودة «النخبة» والسير قدماً لتستأنف مهامها مع كل القوات الجنوبية في مواجهة الإرهاب وقطع دابره من الجنوب كله. من جهتها، دانت الحكومة المعترف بها دولياً هجوم أبين، معتبرة في بيان لمصدر حكومي مسؤول نشرته وكالة «سبأ» التابعة لها، أن هذا الهجوم «هو تذكير بأهمية مضاعفة الجهود لمكافحة التنظيمات الإرهابية بالتعاون مع شركاء اليمن وفي المقدمة تحالف دعم الشرعية، وعدم التهاون في مواجهة هذه الأعمال». كما دانت الحكومة في بيان آخر محاولة اغتيال الوالي، واعتبرتها «ضمن المحاولات المستميتة من بعض الأطراف التي تسعى إلى عرقلة التوافق واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض بشتى الطرق والأساليب».

> نجا وزير الخدمة المدنية من محاولة اغتيال في عدن
>
> سقط 12 قتيلاً باستهداف حاجز للحزام الأمني في أبين

تأتي هذه التطورات مع استمرار المواجهات بين الحكومة المدعومة بالتحالف العربي بقيادة السعودية، والحوثيين على أكثر من جبهة، خصوصاً تعز ومأرب. وفي جديد هذه المواجهات، أفادت وكالة «سبأ» التابعة للحكومة، أن ما لا يقل عن 30 عنصراً من مليشيا الحوثي قُتلوا وجرح آخرون، أمس الخميس، بنيران الجيش الوطني والمقاومة الشعبية في جبهة هيلان غرب محافظة مأرب. وأضافت نقلاً عن مصدر عسكري في المركز الإعلامي للقوات المسلحة «إن الجيش الوطني نفّذ كمينين محكمين لمجموعات حوثية حاولت التسلل إلى مواقع عسكرية في جبهة هيلان». ويأتي ذلك بعد ساعات من إفشال الجيش هجوماً نفذه الحوثيون على مواقع عسكرية في هيلان، وتكبّدت فيه المليشيا أكثر من 60 قتيلاً وعشرات الجرحى، وفق «سبأ».

مقابل ذلك، كان الحوثيون يطالبون برفع القيود على الحركة في المطارات والموانئ الواقعة في مناطق سيطرتهم قبل الموافقة على الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار. وقال المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» مساء الأربعاء، إنه يجب «فصل الجانب الإنساني عن الجانب العسكري» قبل التوقف عن القتال. وأوضح أن «المرحلة الأولى فتح الموانئ والمطارات ثم نذهب إلى عملية وقف إطلاق نار استراتيجي وهو وقف الغارات والصواريخ والطائرات المسيرة، ثم وقف إطلاق النار، وبعدها التهيئة للحوار، ثم الحوار». وتابع «طلب منا وقف إطلاق نار شامل»، مؤكداً «عندما يفتح الميناء ويفتح المطار نحن جاهزون للتفاوض».

للحديث تتمة...

قفص اتهام فرنسي

ناصر السهلي

ليست هذه المرة الأولى التي تُلاحق فيها السبعينية الفرنسية-اليهودية (تولد عام النكبة الفلسطينية في 1948)، أوليفيا زيمور، أمام محاكم فرنسا بسبب معاداتها الصهيونية. فهي وجه معروف في حركة المقاطعة، وفي فضح تحول الاحتلال إلى «الأبرتهايد». ملاحقتها هذه المرة تتعلق باتهامها شركة الدواء الإسرائيلية «تيفا» بمعاونة الاحتلال على تطبيق سياسات الفصل العنصري. وهذه ليست ملاحقة فريدة، فقد سبقتها أخرى، لعل أبرزها للكاتب الراحل روجيه غارودي، لكنها الأكثر وضوحاً لحالة الخوف، على الساحتين الأوروبية والأميركية، من تراكم اقتضاح ما تخفيه أقنعة «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة»، ومن استدعاء نموذج مقاطعة نظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي سابقاً.

وإذا كان بعض العرب ذهبوا أخيراً للتحالف مع الصهيونية، واستسلموا أمام شطب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379، الذي ساوى في العام 1975 بين الصهيونية والعنصرية، بُعيد أوهام «السلام» منذ 1991، فإن معسكراً أوروبياً يتوسع، وفيه يهود رافضون للصهيونية، ويفضح أساطيرها ومذابحها، وأصبح أكثر جرأة وتحدياً لابتزاز عاطفي وسياسي استمر لعقود طويلة، وكلف الفلسطينيين والعرب أثماناً هائلة. الآن، في سياق أوروبي أوسع، يبدو أن تهمة «معاداة السامية» باتت من السخافة بمكان لتطاول من يُفترض أنهم «ساميون»، وإن أُسقط العرب في الغرب من خانتها. وتعكس بشكل غير مسبوق مأزقاً أشمل مع مسائل حرية التعبير والتفكير والرأي. فرئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، يبدو أكثر انشغالاً باختراعه عن «الانفصالية الإسلامية»، كغيره في معسكري يمين ويسار الوسط الأوروبي، سعياً لتلمس خطاب التطرف القومي، وانتهاج شعبوية لا ضمان لنتائجها بالأصل.

فرفع لواء مكافحة «معاداة السامية» يفضح العقل الباطني لمعسكر سياسي وثقافي انتهازي أوروبي، وإن بتحالفات مشبوهة بين أقصى اليمين القومي المتعصب ومعسكر التطرف الإسرائيلي. فليست محاولة تكميم الأفواه في باريس فحسب، بل هي ممتدة من كوبنهاغن إلى برلين وفيينا وروما. وفي الأولى، حيث تلاحق اتهامات «معاداة السامية» حركة المقاطعة، لا يتردد وزير العدل في كوبنهاغن نيك هيكروب، الأربعاء الماضي، في الدفاع عن تصاعد الخطاب العنصري في بلده بوجه المسلمين.

بايدن والفلسطينيون: عودة للانخراط محكومة بإرث ترامب

تعد إدارة جو بايدن خطة لإعادة إحياء العلاقات الأميركية الفلسطينية، التي تدهورت نتيجة الانحياز الكامل لإدارة دونالد ترامب تجاه إسرائيل، فيما لا تبدي أي نيّة لتغيير المعادلات المفروضة

تصادي اليمين الإسرائيلي في سلب حقوق الفلسطينيين (كمال أشتيه/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تتفاوت التقديرات كثيراً، وكذلك التوقعات، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين ما ينتظره الفلسطينيون من الإدارة الديمقراطية الجديدة في البيت الأبيض، وبين ما ترغب به السلطة الفلسطينية، وما تريده إسرائيل. وعلى الرغم من عودة الإدارة الأميركية إلى دعم وإحياء «حلّ الدولتين» كسبيل وحيد لتسوية قابلة للاستمرار في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أنها لم تبد منذ تسلمها السلطة رسمياً، وحتى قبلها، أي مؤشرات لنيتها العودة عن قرارات مفصلية اتخذتها الإدارة السابقة في عهد دونالد ترامب، لنسف أي قابلية لديمومة الروح في هذا المسار. وحتى مع التأكيد أخيراً على تحضير إدارة بايدن لخطة لإحياء العلاقات مع الفلسطينيين، قد تسمح بالعودة عن «أجزاء من نهج ترامب»، تتكرس الخشية من أن يصبح النهج الذي فرضه الأخير، وسياسة «الإملاءات» التي رفضها الفلسطينيون، مقراً إلزامياً لأي تسوية مستقبلية محتملة، تدفع «السلطة الفلسطينية»، وأي «سلطة» منتخبة جديدة، لتقديم المزيد من التنازلات.

ومع إعداد إدارة بايدن لخطتها لإحياء العلاقات الأميركية الفلسطينية، التي انقطعت تقريباً منذ العام 2017، مع بداية تطبيق إدارة ترامب تدريجياً لخطتها «للسلام» التي أرادت إملاءها على الفلسطينيين، والتي باتت تعرف بـ«صفقة القرن»، وهدفها تصفية القضية الفلسطينية، لا يبدو أن الخطة الجديدة، ستتخطى إعادة الانخراط مع «السلطة الفلسطينية»، الحالية أو التي ستفرزها الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية المقرر أن تنطلق في مايو/أيار المقبل، مع وعود أيضاً بـ«تحسين حياة الفلسطينيين»، وفق شروط. هذا الانخراط، سيكون على الأرجح محكوماً بعدد من المتغيرات التي لم تُبد إدارة بايدن استياءها منها، ومنها ما أنجزته الإدارة السابقة لجهة العمل على تحييد الصراع عن بُعده العربي الرسمي تدريجياً، عبر فتح مسار تطبيع إسرائيلي - عربي، شمل إلى الآن الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وهو مرشح لارتفاع. كما سيكون محكوماً بالواقع الذي فرضته إملاءات ترامب، وقراراته التي انحازت إلى مصالح اليمين الإسرائيلي بشكل تام، وأهمها الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها. ولا تبدو إدارة بايدن في استعجال من أمرها، كذلك، لبلورة خطتها، على أن تقتصر أولى الخطوات العملية على إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وعودة ضخّ المساعدات للفلسطينيين ولوكالة «أونروا» والتي جمّدتها الإدارة السابقة.

وتعكف إدارة الرئيس الديمقراطي على وضع خطّة لإعادة إحياء العلاقات الأميركية مع الفلسطينيين، والتي كانت انهارت تقريباً في عهد الرئيس الجمهوري السابق. وبحسب مسودة مذكرة داخلية، فإن الرؤية الأميركية هي «لتعزيز الحرية والأمن والرخاء لكلّ من الفلسطينيين والإسرائيليين على المدى القريب»، وإنها قابلة للمراجعة، وفق ما أكدت مصادر تحدثت لوكالة «رويترز»، كما تتضمن الإشارة إلى «دعم الجهود للحصول على التزام فلسطيني بإنهاء المدفوعات للأفراد الذين سجنتهم إسرائيل على خلفية أعمال إرهابية»، أي مخصصات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. ونُقل عن الوثيقة أنه يمكن الإعلان عن مساعدات بقيمة 15 مليون دولار للفلسطينيين، بحلول نهاية مارس/آذار الحالي، للتصدّي لوباء كورونا.

وقال مصدران من وزارة الخارجية الأميركية، إن العمل الذي لا يزال جارياً في هذا الخصوص، هو «في مراحله الأولية، لكنه سيشكل في نهاية المطاف أساساً للتراجع عن أجزاء من نهج ترامب»، الذي ندّد به الفلسطينيون باعتباره منحازاً جداً لإسرائيل. وأكد مصدر أن الوثيقة ستخضع للمراجعة، وأن أي نسخة نهائية ستتطلب مراجعة من الوكالات.

ومنذ أن تسلّم بايدن منصبه في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، أكد مساعدوه أنهم يعتزمون إصلاح العلاقات مع الفلسطينيين، وتعهدت هذه الإدارة بإعادة ضخّ مئات ملايين الدولارات كمساعدات اقتصادية وإنسانية للفلسطينيين، والعمل على إعادة فتح مكتب «منظمة التحرير» في واشنطن، كما كانت واضحة في التزامها بـ«حلّ الدولتين».

ويجري العمل أميركياً على الخطة، فيما تنتظر إسرائيل انتخابات مبكرة للكنيست في 23 مارس الحالي، هي الرابعة في غضون عامين، ويجري السباق فيها بشكل رئيسي بين منافسين من اليمين الإسرائيلي، وحيث يسعى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى البقاء في المشهد السياسي، مستنداً خصوصاً على ما منحه ترامب له ولحزب «الليكود». وعلى المقلب الآخر، ينتظر الفلسطينيون انتخاباتهم، التي برهنت تجربة سابقة أن المجتمع الدولي لا يتوانى عن فرض سلاح العقوبات والعزل إذا ما لم تأت على مقياس توجهاته. وكانت الإدارة الأميركية الجديدة، قد فتحت باب التواصل مع وجوه من القيادة الفلسطينية الحالية، التي استقبلتها بإنهاء «أزمة المقاصة»، لتعود وتتسلم أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها في الضفة الغربية. ويأتي ذلك علماً أن السلطة الفلسطينية لم تقطع التنسيق الأمني مع واشنطن، بعد إعلانها قطع التواصل مع الإدارة السابقة اعتراضاً على تدحرج بنود «صفقة القرن». وفي الأول من فبراير/شباط الماضي، أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، وعضو اللجنة المركزية في حركة «فتح»، رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، حسين الشيخ، التواصل مع مسؤول ملف الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية في الخارجية الأميركية، المعين من قبل إدارة بايدن، هادي عمرو، حول سبل إعادة العلاقات الفلسطينية الأميركية. وكانت السلطة قد بدأت اتصالات مع حملة بايدن الرئاسية.

ولم تصدر أي مؤشرات بعد عن إدارة بايدن تدل على أنها تملك تصوراً واضحاً لكيفية إعادة إحياء التفاوض وفق صيغة «حل الدولتين». وكان وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكن أكد أن الإدارة الجديدة لن تعود عن قرار نقل السفارة إلى القدس المحتلة، أو الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«دولة إسرائيل». كذلك، رخّبت إدارة بايدن بقطار التطبيع. كما أن المعارضة الديمقراطية في البيت الأبيض للتغول الاستيطاني في القدس والضفة المحتلتين، قد لا يتخطى ذلك، مع الهجمة اليمينية غير المسبوقة لشرعنة الاستيطان ضمن سياق تصفية القضية الفلسطينية.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية، في عهد مايك بومبيو، قد انقلبت عام 2019، على الموقف الأميركي التقليدي من الاستيطان، معلنة أن وجود المستوطنات في الضفة الغربية «لا يتعارض في حدّ ذاته مع القانون الدولي».

في المحصلة، وعلى الرغم من الحديث عن العودة عن «أجزاء من نهج ترامب»، لن يحيد الديمقراطيون في واشنطن عن السياسة الأميركية التي تعود لعقود، والداعمة بشكل مطلق لدولة الاحتلال، لتبقى أي «عودة للدبلوماسية» مع الفلسطينيين، محكومة بهذا الانحياز الأميركي المطلق، والذي عزّزت أبعاده متغيرات إرث ترامب.

لا تراجع

لم تتراجع إدارة جو بايدن عن أي من خطوات الإدارة السابقة التي ذهبت لتجريم «انتقاد إسرائيل» في الولايات المتحدة، وتعزيز محاربة حركات المقاطعة. كما أبدت «القلق» من جهود المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة مسؤولين إسرائيليين ومحاكمتهم في جرائم حرب. وتعهدت المندوبة الأميركية الدائمة الجديدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد (الصورة)، قبيل مصادقة الكونغرس على تعيينها، بمحاربة حركة المقاطعة «بي دي أس».

الحكومة اللبنانية مؤجلة رغم تسارع الانهيار

يراوح الملف الحكومي مكانه في بيروت، رغم تسجيله «إيجابية» بلقاء رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، أمس

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بعد الصدام الناريّ بينهما مساء أول من أمس الأربعاء، استقبل الرئيس اللبناني ميشال عون رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري، أمس الخميس، في محاولة جديدة للإفراج عن التشكيلة الحكومية بعد خمسة أشهر من المماطلة، والخلافات على خلفية تقاسم الحصص الوزارية وتمسك عون بـ«الثلث المعطل»، أي الحصول على عدد كاف من الوزراء، بما يسمح له بامتلاك حق النقض في أي قرار حكومي، كما تؤدي استقالتهم إذا حصلت، إلى إسقاط الحكومة. وجاء لقاء أمس غداة اشتباك خاطف بدأه عون بإطلالة تلفزيونية مساء الأربعاء، بدعوة الحريري إلى زيارته إما لتقديم تشكيلة حكومية جديدة أو الاعتذار عن التكليف لإفساح المجال لتسمية شخص غيره لرئاسة الحكومة. وهو ما استدعى رداً من الحريري داعياً عون إلى التنحّي لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفق قاعدة «جئنا معاً إلى السلطة (في عام 2016، عون رئيساً والحريري رئيساً للحكومة) ونرحل معاً».

ودام لقاء أمس نحو الساعة بين الرجلين، قبل أن يعلن الحريري عن اتفاقهما على اللقاء مجدداً، يوم الاثنين المقبل، من أجل «الخروج بأمور واضحة للبنانيين على صعيد الحكومة، وتقديم بعض الأجوبة الأساسية لكيفية الوصول الى تشكيلة وزارية بأسرع وقت ممكن». وتحدث الرئيس المكلف عن ضرورة إعادة الثقة لدى المجتمع الدولي، معتبراً أن الوضع الاقتصادي لا يبرّر هذا التدهور في سعر العملة الوطنية والارتفاع بسعر صرف الدولار، بل ما يؤدي الى ذلك هو غياب الأفق، من هنا فإن الهدف الأساسي من هذه الحكومة التي ستشكل هو وقف انهيار الليرة اللبنانية.

ولم تكن كلمة الحريري على المستوى المتوقّع سياسياً وشعبياً، كونها لم تقدّم أي شرح لتفاصيل اللقاء وما اذا كان إيجابياً أم سلبياً، والنقاط التي تم الاتفاق عليها أو العقد الذي جرى فكّها في لقاء لا يرقى الى مستوى الأزمات التي تحدق بالبلاد، والانهيار الذي تتخطى سرعته حركة الرجلين في الملف الحكومي، اللذين قررا رغم الاحتجاجات في الشارع اللبناني وفوضى سعر صرف الدولار في السوق السوداء والغلاء المعيشي الاثنين موعداً للاجتماع.

> اعتبر الحريري ان لا شيء يبرر تدهور قيمة الليرة اللبنانية

واستبق زيارة الحريري، حراك مكوكي للمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، الذي جال على عين التينة (مقر رئيس المجلس النيابي نبيه بري) وقصر بعبدا أمس، لمنع تدهور الوضع الحكومي وتأثيره السلبي على الوضع اللبناني العام. مع العلم أن قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في مختلف المناطق اللبنانية، رافق زيارة الحريري أمس، فضلاً عن إضراب الصيدليات وإقفال معظم المتاجر بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء.

في المقابل، أعلن مصدر دبلوماسي فرنسي، مساء الأربعاء، أن على الأوروبيين والأميركيين زيادة «الضغوط» على الطبقة السياسية اللبنانية لتشكيل حكومة جديدة، وقد يتم ذلك أيضاً من خلال «عقوبات». وقال الدبلوماسي للصحافيين: «يجب زيادة الضغط إلى حد كبير على القادة السياسيين. سيكون هذا عمل الأسابيع المقبلة». وأضاف «لن نتحرك بمفردنا لكن مع شركائنا الأوروبيين ومع الأميركيين». وذكر المصدر أن «هذا العمل (ممارسة الضغوط) سيحصل بطريقة أسهل بكثير مع إدارة (الرئيس الأميركي جو) بايدن»، معتبراً أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب كان يعتبر لبنان مجرد «عامل لتغيير» معادلة القوى مع إيران. وتابع المصدر الفرنسي أنه في هذه الأجواء «ستطرح على الطاولة مسألة العقوبات» التي ستفرض على المسؤولين اللبنانيين الذين يعرقلون أي تقدم سياسي.

وقال: «لم تكن مسألة العقوبات أولوية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول الماضيين، لكن بعد ستة أو سبعة أشهر باتت مشروعة». وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان اتهم السياسيين اللبنانيين، في وقت سابق من هذا الشهر، بـ«عدم تقديم المساعدة» لبلدهم الذي يواجه مخاطر «الانهيار»، في وقت يعاني لبنان أزمة اقتصادية وإجتماعية غير مسبوقة. وقال لودريان للصحافيين «قد أميل للقول بأن المسؤولين السياسيين اللبنانيين لا يساعدون بلدهم وهو يواجه مخاطر، جميعهم أبا كانوا، مستنكراً تقاعس الطبقة السياسية عن التصدي لخطر «انهيار» البلاد. وتدخل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوّة في الملف اللبناني، بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي، من دون إحراز أي تقدم حتى الآن لإيجاد مخرج للأزمة السياسية في هذا البلد.

شرق غرب

العراق: استهداف رتل لـ«التحالف» بعبوة ناسفة

تعرض رتل محمل بمعدات لصالح «التحالف الدولي» ضد «داعش»، أمس الخميس، إلى استهداف بعبوة ناسفة في مدينة الديوانية، جنوبي العراق. وقالت مصادر أمنية محلية، إن عبوة ناسفة انفجرت لدى مرور الرتل على الطريق الدولي السريع المار بالديوانية، موضحة أن الرتل توقف قليلاً قبل مواصلته مسيره دون حدوث خسائر.

(العربي الجديد)

اشكنازي اضشل زيارة نتنياهو الى ابوظبي

قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، إن وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي (الصورة) تدخل لدى الإمارات لعدم السماح بتنظيم زيارة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى أبوظبي عشية انتخابات الكنيست المقررة في 23 مارس/آذار الحالي، مضيفة أن أشكنازي لفت أنظار المسؤولين الإماراتيين إلى أن توقيت الزيارة «سيكون إشكالياً». من جهتها، كشفت «يديعوت أحرونوت» عن تعليق ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد تنظيم مؤتمر في إبريل/نيسان المقبل في الإمارة، بمشاركة نتنياهو، لغضبه من توظيف الأخير اتفاقات التطبيع بحملة «الليكود».

(العربي الجديد)

إسرائيل لم ترد بشأن الانتخابات في القدس

نفت السلطة الفلسطينية، أمس الخميس، تصريحات لرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين، قال فيها إن تل أبيب لم تتلق طلباً من رام الله بالسماح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس المحتلة. وقال وزير الشؤون المدنية الفلسطيني، حسين الشيخ، إن الفلسطينيين خاطبوا الحكومة الإسرائيلية بشأن الطلب، مضيفاً «إن الرد كان بأنهم لن يعطوا جواباً قبل الانتخابات الإسرائيلية».

(الأناضول)

تونس: موظفو البرلمان يحتجون ضد موسي

أعلنت نقابة موظفي البرلمان التونسي، التابعة للاتحاد العام للشغل، تنظيمها وقفة احتجاجية داخل البرلمان اليوم الجمعة، تنديداً بـ«تكرر اعتداءات رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي (الصورة) على عمّال ومستشاري مجلس الشعب واقتحامها لمكاتبهم ونعتهم بأقذع النعوت». وأكد الكاتب العام لنقابة أعوان البرلمان، أحمد المسعودي، أن الوقفة تأتي بسبب «الاعتداءات الخطيرة» التي أقدمت عليها موسي وممارسة كافة أشكال الترهيب ضد الموظفين، ما يعد مسّاً بكرامتهم.

(العربي الجديد)

بوقادوم: لا نبدل بموقف الجزائر من قضية الصحراء

أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، أمس الخميس، أن بلاده لن تغيّر موقفها من قضية النزاع في الصحراء مهما كانت الضغوطات، موضحاً أن الجزائر «ليست وصيّة على الصحراويين، لكنها لن تقبل بفرض قرارات وخيارات عليهم». وقال بوقادوم إن «موقف الجزائر الثابت قائم على أسس القانون الدولي، لرغبتها في إشاعة السلام والاستقرار».

(العربي الجديد)

يتأجج الغضب في الأردن على وقع مأساة مستشفى السلط والإجراءات المتخذة لمواجهة تفشي وباء كورونا في البلاد، ومع أن الغضب حالياً يبدو تحت السيطرة، إلا أنه بات قابلاً للانفجار في وجه حكومة بشر الخصاونة، التي تعاني إشكالات عدة

غضب في الأردن

هدوء مؤقت قابل للانفجار في أي لحظة

تعتمد السلطات على الحل الأمني بمواجهة الاحتجاجات (فرانس برس)

عمّان ـ **أنور الزيادات**

جاءت فاجعة مستشفى السلط الحكومي في الأردن في 13 مارس/ آذار، والتي نجمت عنها سبع وفيات جرّاء نفاد مخزون الأوكسجين، وفي ظل تشديد قيود مكافحة وباء كورونا التي شملت تمديد حظر التجول الليلي، لتزيد الاحتقان الشعبي في الأردن. وتُرجم الغضب بتظاهرات شهدتها مدن عدة في الأسبوع الحالي، قبل أن تخفّ حدتها بسبب التعامل الأمني من قبل السلطات، وتخوّف الناس من مخاطر كورونا بعد تسجيل أرقام قياسية في الإصابات. لكن هذه الاحتجاجات تأتي نتيجة تراكمات من الغضب على سياسات الحكومات المتعاقبة، خصوصاً ما يتعلق بتوزيع الأولويات والأموال على الصحة والاقتصاد والتعليم. وبدا ذلك واضحاً من مطالب المتظاهرين التي وصلت إلى الدعوة لإقالة الحكومة وحلّ مجلس النواب ووقف العمل بقانون الدفاع.

وعلى الرغم من أن فاجعة السلط وقانون الدفاع وآثاره الاقتصادية تُعدّ أسباباً مباشرة للاحتجاجات، لكن لا يُمكن إغفال حقيقة وجود عوامل غير مباشرة ساهمت في هذه الاحتجاجات. وأبرز تلك العوامل، الفشل في إدارة الأزمات، والإهمال البيروقراطي الحكومي، والأزمة الاقتصادية، وطريقة إدارة الموارد بعد تراجع المساعدات الخارجية، والفساد وثقافة المحسوبية والوساطة، والتضييق على الحريات العامة عبر العديد من القوانين وأبرزها قانون الجرائم الإلكترونية. أما الهدوء الذي نجحت السلطات في إرسائه، عبر فضّ الاحتجاجات بالقوة، واستخدام الغاز المسيل للدموع والاعتقال، وفي ظل ارتفاع الإصابات بكورونا وإجراءات الحظر، فيبقى مؤقتاً وقابلاً للانفجار في أي وقت.

أمام هذا الوضع، تبدو حكومة بشر الخصاونة منهكة في ظلّ سعيها إلى التقاط أنفاسها مع انتقالها من أزمة إلى أخرى، بعد أن أصبحت في وضع لا تُحسد عليه، وارتفعت الدعوات المطالبة بإقالتها عقب فاجعة السلط. وبرزت في السياق أيضاً دعوة النائب ضرار الحراسيس، أول من أمس الأربعاء، الحكومة إلى الإفراج عن المعتقلين الذين جرى توقيفهم على خلفية الاحتجاجات. واعتبر «أن تفشي وباء كورونا وما تبعه من تخبّط في القرارات، وسوء التعاطي من قبل الحكومات المتعاقبة مع الفيروس، وارتداداته النفسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما حصل في مستشفى السلط، أدى إلى نموّ الحركات الاحتجاجية على مستوى الوطن».

ودخل العاهل الأردني عبدالله الثاني على الخط، متعهداً في 15 مارس الحالي، في اجتماع لمجلس السياسات، بمحاسبة المقصرين في حادثة مستشفى السلط، مؤكداً أن «كل شخص قصّر في عمله وفي حماية أرواح الأردنيين، سيُحاسَب، وفق نتائج التحقيق». وأعرب عن تفهمه للصعوبات التي تواجه الأردنيين جراء كورونا.

من جهته، اعتبر الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن وقف الاحتجاجات يتطلب معرفة مطالب الناس، وإمكانية تلبيتها، وما إذا كانت مطالب فئوية أم اقتصادية أم مطالب تتعلق بالحريات. بالتالي إن على الحكومة، وأي حكومة، التعاطي مع مثل هذه الاحتجاجات بالاستجابة للممكن منها، لحلّ الإشكالات وخفض حجمها، باستخدام القوة الناعمة والاستجابة للمطالب، والحديث مباشرة مع المحتجين وأخذ قرارات تنعكس إيجاباً على المواطنين». ورجح شنيكات أن الحكومة قد تلجأ إلى الحظر الشامل في حال ارتفاع إصابات كورونا بشكل كبير، لكنّه رأى أن مثل هذا الحظر قد يخفف من نمطية الاحتجاجات المتعلقة بالمطالب المعيشية لوقت قصير، لأن الحل هو استجابة الحكومة للمطالب الممكن تحقيقها، والتي تخفف من معاناة الناس، ومن الاحتقان الموجود في الشارع. ولفت إلى أن استمرار الحكومات في أي نظام سياسي، مرتبط بقدرتها على الاستجابة لمطالب الناس واتخاذ القرارات السياسية الصحيحة، فالهدوء المؤقت لأصحاب المطالب يهدد بعودة أقوى ليطفو على السطح من جديد في حال حدوث أي مشكلة جديدة.

> تبدو الحكومة منهكة في ظلّ سعيها إلى التقاط أنفاسها

> القوى السياسية لا تمتلك خطاب الإصلاح السياسي الحقيقي

وأشار شنيكات إلى أن حياة الناس تتأثر بكل القرارات الحكومية التي باتت تُناقش بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي. ورأى أن ما يميز الحالة الأردنية هو اهتمام الرأي العام بكل القرارات الحكومية، بدءاً من تعيين موظف صغير حتى أكبر القرارات المصيرية، في ظلّ تراجع الثقة في الحكومات وفي مصداقيتها، وفق استطلاعات الرأي لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

وأضاف أن هناك تزايداً كبيراً في حجم الانتقادات التي تواجهها الحكومات مع صعوبة الأوضاع، بسبب حصول المواطنين على معلومات أكثر عن تفاصيل الإدارة الحكومية، خصوصاً أن المعلومات لم تعد حكراً على وسائل الإعلام الرسمية، بل باتت المواقع غير الرسمية والنشطاء على مواقع التواصل توجّه الرأي العام بشكل كبير. ولفت شنيكات إلى أن الفقر والبطالة وتراجع الحالة الاقتصادية، التي تؤكدها التقارير الحكومية «خلّفت حالة من عدم الثقة بالحكومات وقدرتها على حل المشاكل»، مشيراً إلى أن أخطاء بعض أعضاء الحكومة الحالية، تدفع للاستنتاج بأن تجاربهم غير كافية لتولي مناصب وزارية، ويحتاجون إلى إعداد وتدريب حتى للظهور على وسائل الإعلام، فهم لا يمارسون العمل السياسي بحكم الاختصاص. ولفت إلى أن الاستقالات التي واجهتها حكومة الخصاونة متعددة الأسباب، ففي بعض الأحيان هناك استقالات، وفي أحيان أخرى إقالات. واستقالة وزير الصحة نذير عبيدات، نتيجة مباشرة للترهل الإداري، وما حدث في مستشفى السلط أجّج الاحتجاجات، والتي هي نتاج تراكمات للسياسات الحكومية المتعاقبة، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع الأولويات والأموال على الصحة والاقتصاد والتعليم.

أما الأمينة العامة لحزب «الشعب الديمقراطي» الأردني (حشد)، النائبة السابقة عبلة أبو علبة، فاعتبرت في حديث لـ«العربي الجديد»، أن إطلاق الحريات يجب ألا يخيف أجهزة الدولة، بل كبت الحريات هو ما يجب أن نتجنّبه تحديداً في مثل هذه الظروف الدقيقة. وأضافت: «نرى أن معالجة هذه الأوضاع لا يمكن أن تتم من خلال الإجراءات الأمنية، بل بات ملحاً من أجل إنقاذ الوطن والشعب أن تتم مراجعة كل السياسات الرسمية التي أدت إلى ما نحن عليه، واعتماد برنامج إنقاذ وطني شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وعلى أسس تضمن مشاركة أوسع القطاعات والمؤسسات الجماهيرية». ورأت أن «أن ما يحدث في البلاد الآن يقرع جرس إنذار علينا أن نسمعهُ ونستجيب لمتطلبات إنقاذ الوطن قبل فوات الأوان».

ووفق أبو علبة، هناك إجراءات مطلوبة مباشرة بصورة ملحّة، وأخرى يمكن اعتمادها للمدين المتوسط والبعيد، فالإجراءات المباشرة تتطلب أن تُعمل السلطة التنفيذية على التعويض على أصحاب المنشآت والمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الذين تضرروا ولم يتم تعويضهم، وإلزام المصارف بتأجيل الأقساط طالما هناك حظر جزئي أو شبه شامل، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإدارة حوارات شعبية واسعة في جميع المحافظات. أما الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد، فتتعلق بانتهاج سياسات تنموية تشغيلية وإصلاح القوانين الناظمة للاقتصاد فوراً، وأهمها قانونا ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وإصلاح القوانين الناظمة للحياة السياسية وإطلاق الحريات العامة.

واعتبرت أن مأساة مستشفى السلط جاءت نتيجة سياسات الخصخصة ورفع يد الدولة عن رعاية قطاعات خدمية أساسية منذ فترة طويلة، منها قطاع الصحة، فعلامات الانهيار واضحة في المنظومة الصحية، بدءاً بالتراجع الحادّ في الخدمات المقدمة للمواطنين في المستشفيات الحكومية، مروراً بمغادرة عشرات أطباء الاختصاص الأكفاء للعمل في الخارج بسبب تدني الرواتب، وانتهاء بظهور مؤسسات احتكارية هيمنت على السوق الطبي والمستلزمات الرئيسية.

وأشارت أبو علبة إلى أن «الضحايا هم المواطنون الفقراء ومتوسطو الدخل وممن لا يستطيعون الذهاب للمستشفيات الخاصة»، مؤكدة أن «المشاكل المتراكمة أدت إلى احتقانات شعبية واسعة، خصوصاً إذا ما أضفنا المشاكل المتفاقمة للفقر والبطالة والتمييز والفوارق الاجتماعية الهائلة بين من يملكون ومن لا يملكون».

بدوره، اعتبر الأمين العام للحزب «الوطني الدستوري»، أحمد الشناق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حادثة السلط فاجعة وتقصير، وهناك جهاز قضائي يتابع القضية، مشيراً إلى أن هناك فرقاً بين المعالجة ومحاولة خلق حالة من الاختراقات السياسية. وأضاف أن الإصلاح مطلب شعبي، ومن حق المواطنين طلب إجراء تعديلات دستورية، وتغيير النظام البرلماني، وتعديل قانون الانتخاب، ولكن هناك فارقاً بين مطالب الإصلاح واستهداف النظام السياسي. وشدّد على أن لا جدال على حق الأردنيين بالمطالبة بإسقاط حكومة الخصاونة على تقصيرها وحل البرلمان، متابعاً «نحن مع المسيرات السلمية التي تستهدف الإصلاح والتغيير، باعتباره حق المواطنين المشروع، لكن هناك فرقاً بين الإصلاح السياسي والاستهداف السياسي». لكن الشناق، الذي يُعتبر سياسياً وسطياً، قال إن اختيار وقت الحظر للمسيرات أمر غير مناسب، مضيفاً «يمكن تنفيذ اعتصامات في الأوقات المسموح خلالها حرية الحركة والتنقل، وعلى السلطات توفير أجواء مناسبة لهم، وتقديم وسائل الراحة». ووصف الإصرار على الفعاليات الاحتجاجية بعد الساعة السابعة مساءً ودخول ساعات الحظر، بأنها محاولة لإيصال رسالة أنها كسر لإرادة الدولة، معتبراً ذلك ليس في صالح جميع الأطراف.

وحول الانتقادات الحادة التي توجه للسياسات الحكومية، دعا الشناق إلى الفصل بين المسارات الوطنية بشأن الإصلاح الداخلي وكل ما يتعلق بالتفاصيل كالحريات والحقوق السياسية والانتخابات، ومسار موقف الدولة الأردنية في ظل ظروف إقليمية بالغة التعقيد كالقضية الفلسطينية، والأحداث في سورية والعراق واليمن والخليج والتي تضع ضغوطاً على الدولة لا يمكن تجاهلها.

خاص

سد النهضة: القاهرة تصعّد خطاب «الحسم بالقوة»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تطورت المناوشات الدعائية بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، حول انسداد المسار التفاوضي لقضية سدّ النهضة، إلى صدور تعليمات من الاستخبارات العامة المصرية إلى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، بتصعيد الحديث عن «ضرورة الحسم بالقوة» والإشارة الصريحة إلى «مطالبات استخدام القوة العسكرية»، طالما استمرت أديس أبابا على موقفها المتشبث باستمرار العمل للملء الثاني المنفرد للسد، بدون اشتراط التوصل إلى اتفاق نهائي على قواعد الملء والتشغيل. وتزامن هذا التطور، الذي لم يستخدم بهذا الشكل في القاهرة منذ عامين تقريباً، مع التصريحات المتناثرة الضمنية من المسؤولين السودانيين بعد الزيارات التنسيقية المتبادلة مع مصر، حول «ضرورة حماية الأمن القومي بكل السبل الممكنة». كما تزامن مع التصريحات الإثيوبية حمّالة الأوجه، والتي كلّما تقدمت خطوة في سياق استئناف التفاوض، عادت لتفرغ هذه الخطوة من مضمونها، بتأكيد حقّها السيادي في الملء الثاني، سواء توصلت الأطراف إلى اتفاق أو لم تتوصل.

وقالت مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية مطلعة على مستجدات الملف، لـ«العربي الجديد»، إن العودة لاستخدام الإعلام المحلي لإشاعة مناخ من المطالبات بالحلّ العسكري، جاءت استجابة من دائرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي لتوصيات استخباراتية ودبلوماسية وأخرى من وزارة الري، بضرورة ازدواج الخطاب الإعلامي المصري وعدم الاكتفاء بالتصريحات التي تركز على التفاوض فقط من السيسي ووزير خارجيته سامح شكري. ويرتكز الهدف في ذلك، على محاولة لإعادة إنتاج حالة التخوف النيلي التي كانت قد سادت العلاقات بين مصر وإثيوبيا عندما لوّحت القاهرة بصورة مكثفة بقرب استخدام الحلّ العسكري، وذلك قبل مفاوضات واشنطن التي استمرت نحو ثلاثة أشهر مطلع العام 2020. وكانت هذه المفاوضات انتهت بالفشل بسبب رفض الخرطوم وأديس أبابا آنذاك للصياغة الأميركية التي وافقت عليها مصر منفردة.

وأضافت المصادر، أن الهدف الثاني من خلق هذا المناخ الإعلامي، المدعوم أيضاً بمنشورات في هذا الاتجاه على صفحات مجهولة في مواقع التواصل الاجتماعي، هو اجتذاب اهتمام الأطراف الغربية لضرورة الانخراط في الوساطة الإيجابية والضغط على إثيوبيا للعودة للتفاوض، ومن أهم هذه الأطراف، الإدارة الأميركية الجديدة والأمم المتحدة، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي لا يزال من الأطراف الرئيسية الملتزمة بالوساطة، وتتوافر لديه دائماً النوايا للتوصل إلى حلّ يرضي الدول الثلاث المعنية بالأزمة. وقالت الخارجية الأميركية مرتين خلال شهر مارس/آذار الحالي، إنها تشجع التوصل إلى حلّ من خلال المفاوضات، معربة عن استعدادها للعب دور لتقريب وجهات النظر.

وبحسب المصادر المصرية، فإن اتصالات أجرتها الوزارة مع نظيرتيها في القاهرة والخرطوم، تركز حالياً على استكشاف الحلول المقبولة، بعيداً عن اللجوء لإعادة إرسال شكوى للأمم المتحدة.

> تحاول مصر اجتذاب أطراف غربية للضغط على إثيوبيا

يتحسب السودان لتداعيات الملء الأحادي للسد (شريف الشاذلي/فرانس برس)

وأوضحت المصادر أن التصريحات الإثيوبية الصادرة الثلاثاء الماضي عن المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، تحمل مؤشرات إيجابية، على الرغم من إصرار الأخير على الحق السيادي لبلاده في الملء الثاني. وتتمثل هذه المؤشرات في زعمه بعدم وصول المقترح السوداني المصري بشأن آلية الوساطة الرباعية الدولية لأديس أبابا، وهو ما لم يحدث بالطبع، ولكنه ربما يعني أن بلاده على استعداد لمناقشة الأمر، سواء بتطويره أو بالاستجابة المطلقة له. وسبق أن ذكر مفتي في مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي، أن بلاده ترفض الآلية المقترحة. وتذرعت الخارجية الإثيوبية في الاتصالات غير الرسمية التي كشفت تفاصيلها في وقت سابق مصادر مصرية وسودانية، بأن هذه الآلية تتنافى مع اتفاق المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015، قبل أن يعود مفتي وينفي وصول تفاصيلها.

وشدّدت المصادر المصرية على أن حديث مفتي عن أولوية إعطاء الفرصة للدول الثلاث للتوصل بمفردها إلى صياغة نهائية للاتفاق، هي «من قبيل التلاعب والتهرب من الالتزام بشيء»، لأن جميع التجارب السابقة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك استحالة الاتفاق الثلاثي على جميع التفاصيل.

وفي سياق متصل، كشف مصدر فني سوداني مطلع لـ«العربي الجديد»، أن الخرطوم أبلغت القاهرة بخريطة التصرفات المائية في سدّ الروصيرص وبعض السدود الأخرى خلال الفترة السابقة على فيضان النيل، حيث بدأت الأجهزة المختصة تفريغ السد بعد إبلاغها من قبل إثيوبيا بالبيانات الخاصة بالملء الثاني لسد النهضة وكميات المياه المتوقع نزولها ومرورها خلال فترة الفيضان، حماية للسد والسدود الأصغر من الخطر. وأضاف المصدر أن التوقعات المناخية تشير إلى أن الملء الثاني للسد قد يتحقق قبل الموعد المتوقع سلفاً في نهاية يوليو/تموز المقبل. كما تتنبأ هذه التوقعات، بحسب المصدر، بأن الفيضان هذا العام سيكون أكثف ومبكراً قياساً بالعام الماضي، وهو ما يؤكد ضرورة التوصل إلى اتفاق خلال الشهرين المقبلين على أقصى تقدير.

تقرير

الأزمة الاقتصادية تخنق السوريين

هل تدفع النظام لطاولة المفاوضات؟

يرتفع الاستياء الشعبي في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سورية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، وسط مخاوف من تطورها

أمين العاصي

يزداد التململ والاستياء في المناطق التي يسيطر عليها نظام بشّار الأسد في سورية بسبب تردي الحالة المعيشية وانسداد الآفاق أمام أي حلّ سياسي، في ظل العقوبات الدولية المفروضة على النظام. ويُترجم ذلك في طوابير طويلة للمواطنين أمام الأفران ومراكز توزيع الغاز ومحطات الوقود، مع انقطاع الكهرباء، واستمرار انهيار قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأميركي. هذه الأوضاع تطرح تساؤلات عمّا إذا كانت ستدفع النظام ورئيسه لتسهيل مهام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حلّ لإنقاذ البلاد من التشظي والانهيار، لكن مختلف الترجيحات تشير إلى عدم اكتراث النظام بالسوريين ومعاناتهم.

«لم تعد هناك مقومات حياة في مناطق سيطرة النظام»، وفق ما أكده كاتب مقيم في العاصمة دمشق، التي تشهد أزمة معيشية خانقة بعد تراجع قيمة العملة المحلية أمام الدولار، وما يتبع ذلك من ارتفاع يُوصف بـ«الجنوني» بأسعار المواد الأساسية. وأضاف الكاتب، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»: «هناك انقطاع شبه دائم للتيار الكهربائي في بعض أحياء العاصمة وفي الريف، فضلاً عن ارتفاع أسعار الغذاء والدواء، وتعطل الحياة العامة بسبب ندرة المحروقات التي زاد النظام أسعارها منذ أيام». ولفت إلى أن «الحال تعد أفضل قليلاً في العاصمة، لكن المحافظات السورية الأخرى تشهد أوضاعاً كارثية في مختلف نواحي الحياة». ويسيطر النظام السوري إدارياً على الأقل على محافظات: دمشق، ريف دمشق، السويداء، اللاذقية، طرطوس، حماة، حمص، وحلب، والقنيطرة، وأجزاء من محافظة درعا، ودير الزور والرقة. ومنذ خروج منطقة شرقي نهر الفرات التي تضمّ كامل محافظة الحسكة وأجزاء واسعة من محافظتي الرقة ودير الزور، عن سيطرته، تعمّقت أكثر أزمات النظام، إذ تعد هذه المنطقة الأغنى بالثروات الزراعية والبترولية والحيوانية. ومع دخول الثورة السورية عامها الحادي عشر، لامس الدولار الأميركي الواحد سقف الـ4700 ليرة سورية، في ظلّ مؤشرات على أن تدهور قيمة العملة الوطنية لن يتوقف عند هذا الحد، مع استمرار العقوبات الأميركية المفروضة على النظام بموجب قانون «قيصر»، الذي فُعّل في منتصف العام الماضي رداً على الجرائم التي يرتكبها هذا النظام بحقّ السوريين.

ومنذ سريان مفعول قانون «قيصر»، بدأت الأزمات تتوالى على النظام الذي لا يزال حتى اللحظة يعطل الحلّ السياسي، بل إنه يصر على إجراء انتخابات رئاسية بموجب دستور العام 2012 في منتصف العام الحالي، في تحدٍ واضح للمجتمع الدولي الذي فشلت جهوده في دفع النظام إلى طاولة مفاوضات جدية لكتابة دستور جديد تجري على أساسه الانتخابات.

وأكدت مصادر محلية في دمشق لـ«العربي الجديد»، أن هناك تململاً واستياء شعبياً كبيرين بسبب تردي الحالة المعيشية وانسداد الآفاق أمام أي حلّ سياسي، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنه «من الصعوبة بمكان خروج تظاهرات غاضبة، كي لا يتعرض من بقي تحت سيطرة النظام لبطش من الأجهزة الأمنية، من شأنه أن يعمّق المأساة أكثر». وأضافت المصادر: «لم تعد خافية الطوابير الطويلة أمام الأفران ومراكز توزيع الغاز، ومحطات الوقود. هناك من ينتظر في الشوارع لساعات، كي يتسنى له الصعود في حافلة عامة للوصول إلى منزله في ضواحي دمشق». وبيّنت المصادر أن الراتب الشهري للعاملين في الدولة لا يكاد يصل اليوم إلى 20 دولاراً أميركياً. وتتصدر سورية البلدان الأكثر فقراً في العالم، وفق معطيات مراكز ومنظمات متخصصة، منها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والذي كان قد أكد في سبتمبر/ أيلول الماضي، أن تسعة ملايين و300 ألف شخص في سورية يفتقرون إلى الغذاء الكافي.

ويأمل سوريون في الشارعين الموالي والمعارض بأن تدفع الضغوط الاقتصادية وتردي الحالة المعيشية النظام ورئيسه بشار الأسد إلى تسهيل مهام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي ناجز، يمكن أن يكون مقدمة لإنقاذ البلاد من التشظي، لكن متابعين وباحثين سياسيين لا يرجحون ذلك. وفي هذا الإطار، استبعد الباحث السياسي رضوان زيادة انصياع النظام للقرارات الدولية ذات الصلة، خصوصاً بيان جنيف 1 والقرار 2254 اللذين حدّدا خريطة طريق للحلّ في سورية. وقال زيادة في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في الواقع، لقد خبرنا النظام وبشار الأسد بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية، فهو لا يكترث لمعاناة الناس أو الأمهم. الحل بالنسبة له التجاهل، ورمي الاتهامات بالفشل على الآخرين ونظرية المؤامرة».

ودفعت الحالة الاقتصادية الصعبة التي تضغط على عموم السوريين القاطنين تحت سيطرة النظام أهالي محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية في جنوب البلاد، للنزول مجدداً إلى الشارع استمراراً لحملة «بدنا نعيش»، التي ظهرت أوائل العام الماضي. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أنه «كان من المقرر تنظيم تظاهرات في مدينة السويداء، أمس الخميس، احتجاجاً على الحالة المعيشية، لكنها أُجّلت لأسباب تنظيمية».

> تململ واستياء شعبي في مناطق النظام بسبب تردي الأوضاع

> دفعت الحالة الاقتصادية أهالي السويداء للنزول إلى الشارع

رفع النظام أسعار المحروقات أخيراً (لؤي بشارة/فرانس برس)

تقرير

الأمن المصري يخفف القيود عن سكان سيناء

تشهد محافظة شمال سيناء تطورات إيجابية في إطار ملف تنقل الناس فيها، بعد أن أزال الجيش كمائن على الطريق الممتد من الشيخ زويد إلى العريش

سيناء ـ **محمود خليل**

للمرة الأولى منذ عام 2013 بات يمكن للمواطن المصري في محافظة شمال سيناء التنقل من مدينة لأخرى بسهولة، بعد أن أزال الجيش أخيراً العوائق والكمائن والارتكازات الأمنية، على طول الطريق بين مدينتي الشيخ زويد والعريش. مع العلم أن الطريق بين المدينتين كانت تحتاج لنحو ثلاث ساعات في أحسن الأحوال، طيلة السنوات الماضية. ووضع المراقبون خطوة تخفيف الإجراءات الأمنية في سياق حالة الاستقرار التي تعيشها محافظة شمال سيناء، لا سيما مراكز المدن كالعريش والشيخ زويد وبئر العبد. في المقابل، لا تزال الهجمات المتبادلة بين تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» وقوات الأمن المصرية قائمة في القرى والمناطق المحيطة بمراكز المدن. وفي التفاصيل، كشف مصدر حكومي في محافظة شمال سيناء لـ«العربي الجديد»، أن قيادة عمليات الجيش المصري في المحافظة قررت تحسين ظروف الحركة بين مراكز المدن، لا سيما رفح والشيخ زويد والعريش، وتحديداً بين منفذ رفح ومركز مدينة بئر العبد ومعديات قناة السويس والأنفاق الممتدة تحتها. وأضاف أن «ذلك يأتي في إطار خطة أمنية جديدة لملاحقة التنظيم خارج مراكز المدن، بما لا يضر بمصالح المواطنين وتحركاتهم، خصوصاً في ظل هدوء الأوضاع الأمنية في الأشهر الماضية». وأضاف المصدر أن القرارات الجديدة تستهدف تسهيل حركة المواطنين بين المدن وفتح المزيد من محطات تعبئة الوقود، وإضافة مدينة الشيخ زويد كإحدى نقاط التزود بالوقود، بدلاً من اعتماد سكانها على محطات مدينة العريش المجاورة. كما تصبّ القرارات في سياق تحسين البنى التحتية للطرق والاتصالات، من خلال إنشاء سلسلة محاور جديدة في العريش، بالإضافة إلى شق طريق جديدة ضخمة في الشيخ زويد. ومن شأن تلك الخطوات أن تؤدي إلى تحسين واقع الاتصالات والإنترنت في مدن المحافظة، بعد التعاقد مع شركات الاتصالات على الصيانة الفورية لكافة الأعمدة ونقاط الاتصال بما يحسن الخدمة للمواطنين. وأشار المصدر إلى أن المواطن سيلمس المزيد من إجراءات التخفيف في القيود المفروضة من قبل قوات الجيش والشرطة في كافة المدن والقرى المحيطة بها على مستوى المحافظة، في ظل الاستقرار الأمني، وأن كل طلبات المواطنين التي كانت تتكرر على مدار السنوات الماضية سيؤخذ بها قريباً.

ولم تكن مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة شمال سيناء خلال الأيام الأخيرة بعيدة عن هذه التحولات، بعد أن أشيعت أجواء من الفرح والتفاؤل إثر القرارات الأخيرة، ومشاهد إزالة الكمائن والتحويلات العسكرية على الطريق بين العريش والشيخ زويد. ودعا المدوّنون إلى توسيع دائرة التسهيلات خلال الفترة المقبلة، ليشمل الاتصالات وإدخال البضائع إلى المدن من دون تنسيق أمني مسبق.

بدوره، اعتبر أحد شيوخ مدينة الشيخ زويد، أحمد الرياشي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التسهيلات الأخيرة تمثل بارقة أمل لدى سكان المدينة بأن الآتي أفضل، في ظل التحسن الأمني منذ أكثر من عام داخل مركز المدينة. واعتبر أن المواطنين في الشيخ زويد عانوا كثيراً من صعوبة التنقل داخل المدينة وخارجها، نتيجة التفتيش والتدقيق اليومي وعلى كل حاجز، فضلاً عن تعرّضهم للرصاص العشوائي خلال التنقل، وتضرر الآمتعة والسيارات لصعوبة الطريق. وأشار إلى أن كل ذلك دفع الكثيرين إلى النزوح إلى خارج الشيخ زويد خلال السنوات الماضية، معتبراً أن فتح الطريق وتسهيل الحركة ليس نهاية الأزمة، بل خطوة أولى على الطريق، في ظل معاناة مدن شمالي سيناء، في البنى التحتية للمواصلات والاتصالات والمياه والكهرباء والوقود. ورأى أن كل هذه الأزمات بحاجة إلى فكفكة خلال المرحلة المقبلة، بما يخفف من معاناة المواطنين بشكل حقيقي وملموس، ويشير إلى تغير واضح في سياسة الأمن المصري بالتعامل مع أهالي سيناء. وأكد الرياشي أن شيوخ سيناء تحدثوا عن أن الحل في المنطقة لا يكمن في العسكر والأمن فحسب، بل من الواجب حل أزمة سكان المحافظة، وعدم معاناتهم من خلال الإجراءات الخشنة، وتدفيعهم فاتورة الحرب الدائرة بين الدولة والتنظيم. ولفت إلى أن حلّ أزمات السكان جزء كبير من الحل ونبذ الإرهاب، ودفع الكثيرين إلى التراجع عن أفكار التطرف في التعامل مع الدولة والجيش، في حال كانت حياتهم جيدة كما بقية مواطني الجمهورية. في المقابل، إذا استمر التعامل مع أبناء سيناء كأنهم أبناء درجة ثانية وثالثة، أو ليسوا مصريين أصلاً، فإن ذلك يعقد الأمور أكثر. وظهر ذلك في ازدياد عدد عناصر التنظيم تباعاً مع مواصلة الجيش عملياته. وكان المدنيون يدفعون جزءاً من ثمنها بشكل يومي، من دمائهم وأموالهم ومنازلهم.

> أزال الجيش كمائن على الطريق بين الشيخ زويد والعريش

شرق غرب

السفير التركي في واشنطن: سنواصل الحوار مع إدارة بايدن

أكد السفير التركي الجديد لدى الولايات المتحدة، حسن مراد مرجان، أمس الخميس، استمرار الحوار بشكل متزايد مع الإدارة الأميركية والكونغرس ومنظمات ذات تأثير داخل المؤسسات السياسية. وأوضح أن لديه ثلاث أولويات فيما يتعلق بواجبه في واشنطن، في مقدمتها تقريب وجهات النظر بين الحكومتين التركية والأميركية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين البالغ حالياً نحو مليار دولار، ورفع مستوى العلاقات الثقافية الشعبية.

(الأناضول)

إقليم تيغراي: تحقيق أممي إثيوبي مشترك

أعلن مدير الاتصال في مكتب حقوق الإنسان للأمم المتحدة جوناثان فاولر، مساء الأربعاء، أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ميشيل باشليه (الصورة)، وافقت على طلب إثيوبيا إجراء تحقيق مشترك في العواقب الإنسانية للنزاع في إقليم تيغراي في شمال البلاد. وكان سكان في تيغراي تحدثوا لمنظمات مدافعة عن حقوق الإنسان ولصحافيين، عن مجازر على نطاق واسع وعنف جنسي ضد مدنيين من قبل قوات الأمن في المنطقة.

(فرانس برس)

بيونغ يانغ تحدّد شروط الحوار مع أميركا

أعلنت النائبة الأولى لوزير الخارجية في كوريا الشمالية، تشوي سون هوي، أمس الخميس، أن بلادها ستتجاهل أي محاولة من الولايات المتحدة للاتصال بها. ونقلت عنها وكالة الأنباء الكورية الشمالية، قولها إن الحوار لن يحصل ما لم تتخلّ واشنطن عن «سياستها العدائية» حيال بيونغ يانغ. ويأتي تحذير بيونغ يانغ بينما يزور وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان أنتوني بلينكين ولويد أوستن كوريا الجنوبية، بعد زيارتهما اليابان.

(فرانس برس)

أرمينيا: انتخابات مبكرة في 20 يونيو

أعلن رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان (الصورة)، أمس الخميس، عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في 20 يونيو/حزيران المقبل، لإنهاء الأزمة السياسية الخطيرة في الدولة الواقعة في القوقاز. وذكر باشينيان، في بيان على موقع «فيسبوك»، أن «أفضل مخرج» من الأزمة، هو إجراء اقتراع من هذا النوع بعد مقاومة دعوات للمعارضة إلى الاستقالة منذ الهزيمة العسكرية لأذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

(فرانس برس)

لافروف إلى الصين الأسبوع المقبل

يزور وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الصين الأسبوع المقبل. وأفاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان، في مؤتمر صحافي، أمس الخميس، بأن «الزيارة، التي تستمر يومي 22 و23 مارس/ آذار الحالي، تأتي تلبية لدعوة من قبل عضو مجلس الدولة، وزير الخارجية الصيني وانغ يي»، بحسب وكالة «شينخوا» الصينية.

(الأناضول)

مقابلة

أجراها
عادل نجدي

يتحدث الأمين العام لحزب «الحركة الشعبية»، وزير الداخلية المغربي السابق، امحند العنصر، في مقابلة مع «العربي الجديد»، عما يعيشه المشهد السياسي في المغرب من جدل حاد بشأن القوانين الانتخابية، والعلاقات مع الجوار، والخلاف حول قضية الصحراء

امحند العنصر

لا حاجة لإقصاء الإسلاميين في المغرب

التعديلات الانتخابية لرفع نسبة المشاركة في الاقتراع

الجزائر طرف أساسي في قضية الصحراء وعليها تحمّل مسؤولياتها

■ أثارت القوانين الانتخابية جدلاً حامياً بين حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي، وباقي مكونات البرلمان المغربي. ما تعليقكم على ذلك؟

في المغرب هناك ما يمكن أن نسميه عرفاً يتم الأخذ به بمناسبة كل محطة انتخابية من خلال محاولة الوصول إلى توافق حول القوانين التي ستؤطرها حتى لا يكون هناك من يظن أنه مستهدف من خلال بعض التعديلات. اليوم، وبعد أشهر من المشاورات السياسية بين الحكومة والأحزاب الممثلة في البرلمان، باتت القوانين الانتخابية جاهزة بعد عرضها على البرلمان. هناك نقاط كانت محط اتفاق بين جميع الأحزاب وأخرى كان هناك خلاف بشأنها، مثل احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، الذي تم حسمه بشكل ديمقراطي من خلال تصويت مجلسي النواب والمستشارين. ما تنبغي الإشارة إليه، هو أن اقتراح حزب «الحركة الشعبية» وبقية الأحزاب تعديل احتساب القاسم الانتخابي كان من منطلق ما تعرفه العملية الانتخابية من ضعف في المشاركة، وكذلك محاولة إحداث نوع من التوازن بين وزن حزب معين على صعيد الناخبين والمكانة التي يحتلها داخل البرلمان، لأننا لاحظنا أن المنظومة الانتخابية تؤدي في ظل انخفاض المشاركة إلى نوع من التفاوت، إذ نجد أن حزباً مثلاً لا يحصل إلا على 20 أو 15 في المائة من أصوات الناخبين، لكنه يحصد في المقابل 50 وحتى 75 في المائة من المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية. من هذه المنطلق، حاولنا استقراء عدد من الحلول وقلنا إن أحسن طريقة، والتي قد تدفع الأحزاب السياسية للقيام بحملات لحث الناخبين على المشاركة، هي أن يكون احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، لأننا نعتبر أن كل من ذهب إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية لديه الرغبة في المشاركة في الانتخابات. من هذا المنطلق كنا تقدمنا بمقترح تعديل القاسم الانتخابي الذي نال كذلك موافقة عدد من الأحزاب.

■ لكن هناك من يعتبر أن تعديل القاسم الانتخابي هو «حق أريد به باطل»، وأنه بمثابة تزوير ناعم للإرادة الشعبية والتفاف على المسار الديمقراطي؟

هذا ما يقوله من يعارضون احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، لكن يمكن أن نعكس الوضع ونتساءل: هل من المنطق أن يحصل حزب ما على الأغلبية في عملية انتخابية عرفت مشاركة 30 في المائة من الناخبين فقط، ويحصد 3 مقاعد من أصل 5 مقاعد مخصصة لدائرة انتخابية ما، مع أن الكتلة الناخبة التي صوتت له لا تمثل سوى 12 في المائة أو أقل من ذلك؟ ما نقترحه الآن من خلال تحديد القاسم الانتخابي على أساس المسجلين هو ما كان معمولاً به في وقت سابق في دول أوروبية غربية وأخرى شرقية، قبل أن تتخلى عنه حالياً مع التطور. وإذا كانت كل الطروحات الخاصة بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية لها عيوبها ومحاسنها، إلا أنها تبقى عملية تحكمها الضوابط السياسية وينبغي أن تبقى كذلك.

■ يرى البعض أن منطلق الأحزاب التي تدافع عن القاسم الانتخابي على أساس المسجلين هو هزيمة فاعل سياسي (حزب العدالة والتنمية) تشير كل التقديرات إلى أنه سيحافظ على تصدره الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي.

هذا القول غير صحيح لسببين: الأول أن هناك حزباً آخر على الرغم من أنه حل ثانياً في الانتخابات الأخيرة، هو حزب «الأصالة والمعاصرة»، إلا أنه يدافع عن المقترح. ولو كان فيه، كما يقول البعض، مساس بعدد المقاعد لكان «الأصالة والمعاصرة» قد تخلى عن دعم التعديل. أما السبب الثاني، فيكمن في أن النظام الانتخابي الحالي يحرم الأحزاب الصغرى التي تمثل تيارات وحساسيات داخل المجتمع المغربي من التمثيل داخل البرلمان. من حق كل حزب أن يدافع عن رأيه من المنطلق الذي يعتمده، لكني أؤمن بأن من حق الأحزاب التي نسميها صغيرة أن تسعى إلى كسب تمثيل في البرلمان.

■ لكن ألم يكن من الأولى عمل الأحزاب على استعادة اهتمام المواطنين بالانتخابات وثقتهم في العملية السياسية عوض الإتيان بتعديلات قد تؤدي إلى المزيد من العزوف وضعف الثقة؟

من يدفعون بهذا الطرح كانوا يطالبون بأن يكون التصويت في الانتخابات إجبارياً، على الرغم من أنه مطلب غير دستوري. مقترح احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين يأتي في سياق البحث عن مقتضى يمكّن من رفع نسبة المشاركة في الانتخابات ودفع الناخبين المغاربة للإقبال على صناديق الاقتراع. وكذلك بعد أن لاحظنا أن عدداً من الأحزاب تسعى، في ظل نظام انتخابي لا فردي ولا لائحي حقيقي، للبحث عن المعاقل الانتخابية والجماعات التي يمكن أن تظفر فيها بمقاعد، وتتخلى عن باقي الدوائر الانتخابية. ولتلافي هذا الوضع، اقترحنا احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين «لجعل» الأحزاب التي تطمح للحصول على نسبة مهمة من الأصوات تعمل على دفع الناخبين إلى المشاركة وإقناعهم وقيادة حملة انتخابية على صعيد الدائرة ككل، وألا تقتصر على الجماعات التي تمنحها الأغلبية.

■ إذا كان الأمر كما تقدمون، بماذا تفسرون موقف حزب العدالة والتنمية المناهض للقاسم الانتخابي؟

ليس هناك سر في موقفه، فالحزب يعتقد أن التعديلات المطروحة لن تسمح له بالاستفادة، كما اعتاد، من النقص في نسب المشاركة في الانتخابات، ومن عدم وجود تساوٍ بين ما يحصل عليه من أصوات وما يحصل عليه من مقاعد. وإن كان الحزب يرى أن نتائجه ستتراجع باعتماد القاسم الانتخابي، مثله مثل «الأصالة والمعاصرة»، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك المقاعد ستعود إلى الأحزاب الممثلة حالياً في البرلمان، وإنما قد تذهب، على النقيض من ذلك، إلى أحزاب غير ممثلة حالياً أو موجودة بشكل ضعيف.

■ كيف تنظرون إلى عزم «العدالة والتنمية» اللجوء إلى المحكمة الدستورية من أجل إسقاط ما وصفه رئيس فريق الحزب في مجلس المستشارين، نبيل الشيخي، بالمقترح «الهجين واللقيط»؟

أخال أن من حق أي حزب سياسي اللجوء إلى المحكمة الدستورية. لكن ما يتعيّن الإشارة إليه، هو أنه لا يمكن القول إن مقترح احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين قد خالف القانون لأن قواعد الانتخابات ليست قواعد موضوعية صرفة، وإنما هي، وفي جميع دول العالم، قواعد سياسية، يمكن أن تتغير من حكومة إلى أخرى بحسب الأغلبيات المشكلة لها. في المغرب نسعى إلى أن يكون هناك توافق على المقترحات والتعديلات الخاصة بالقوانين المؤطرة للعملية الانتخابية قبل كل محطة، وفي حال عدم تحقق ذلك، فإن الأغلبية هي من تقرر ما تريده داخل البرلمان، وهو أمر طبيعي.

■ كيف تنظرون إلى دعوات بعض المنتمين إلى الحزب الإسلامي لمقاطعة الانتخابات المقبلة كرد على محاولة التخلص من حزب مرشح لقيادة الحكومة المقبلة؟

إن صحت مثل هذه الدعوات، فسيكون خطأ. أعتقد أن تفكير أي حزب باللجوء إلى مقاطعة الانتخابات كلما ظهر له أنه لن يستفيد، هو أمر خارج حتى عن السياق الديمقراطي الذي نسعى له.

■ يرى بعضهم أنه منذ ما يعرف في المغرب بـ«البلوكاج» (الانسداد السياسي) الذي أبعد الأمين العام السابق لـ«العدالة والتنمية» عبد الإله بنكيران من قيادة الحكومة في 2016، هناك محاولات مستميتة من أجل إقفال المجال الذي فتحه الربيع العربي بوصول الإسلاميين إلى السلطة، وأن تخريجة القاسم الانتخابي ما هي إلا محاولة أخرى قد تحقق ذلك الهدف؟

شخصياً لا أرى الأمر بهذا الشكل، حينما نتحدث عن الإسلاميين يتعيّن التمييز بين إسلاميي المغرب ونظرائهم في دول أخرى. وعلى امتداد عشر سنوات كان المغرب هو البلد الوحيد الذي استطاع فيه حزب ذو مرجعية إسلامية قيادة الحكومة دون وقوع أي خلل. وفي الوقت الذي كان فيه البعض يعتقد أن دخول الإسلاميين للحكومة سيؤدي إلى وقوع أمر ما في البلاد، أبانت التجربة أن المغرب تمكن من تخطي كل ذلك بما له من خصوصيات، في مقدمتها نظام ملكي له دور ومكانة يعترف بها ويحترمها الجميع. كما أن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات كيفما كانت طبيعتها، أصبحت، اليوم، وفي كل دول العالم تتجه إلى الوسطية. من هنا لا أرى أن هناك حاجة إلى محاولة إقصاء الإسلاميين، وإنما ربما، إعطاؤهم حجمهم الحقيقي. فكما قلت في البداية، يجب أن يكون وزن كل هيئة سياسية داخل المنظومة الانتخابية موازياً لوزنها داخل البرلمان.

■ كيف تقيّمون تجربة «العدالة والتنمية» في إدارة الشأن العام بعد تجربتين حكوميتين؟

في المغرب هناك من يشتكي من نوع من البطء في التنمية الاقتصادية وتراجع في بعض القضايا، مقابل مكتسبات في قضايا أخرى اجتماعية عبر سنّ بعض الإعانات لبعض الفئات الجميعة. لكن هذا التقييم في الحقيقة غير موضوعي، لأنه حينما نسلط الضوء على النتائج الاقتصادية يتعيّن أن نستحضر كذلك الوضع العام. أعتبر أن الحكومات التي قادها الحزب تشتغل تقريباً بنفس نهج الحكومات المتعاقبة، لأن الظروف تحتم ذلك. ليس لديها هامش للخروج عن سياق معروف اليوم، والمبني على محاولات الدفع بالتجهيزات إلى الأمام (أي تحقيق تقدم ما تحقق في البلاد. صحيح أنها ليست كلها للحكومة إذ إن بصمة الملك محمد السادس في العديد من المشاريع الكبرى والمشاريع المهيكلة حاضرة، وبقوة، لكن كل ذلك يُحسب للمغرب. لا يمكنني تقييم تلك الحكومات وإصدار حكم عليها بالإيجاب أو السلب. في المقابل، أعتقد أنه على مستوى السيرورة التي يسير فيها المغرب بالنسبة للاستقرار السياسي في البلاد لم يكن هناك أي تغيير.

■ هناك حديث عن بناء تحالف شبيه بما عرف في فترة سابق بتحالف «ج 8»، يقوده «التجمع الوطني للأحرار» مع «الأصالة والمعاصرة» و«الحركة الشعبية» و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» لوضع حد لسيطرة «العدالة والتنمية» على المشهد الحزبي في المغرب.

أولاً يتعين انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات المقبلة من نتائج للحديث عن نسج تحالفات مع أي حزب. وثانياً، ما يجمعنا اليوم، بالأحزاب الثلاثة (التجمّع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاتحاد الدستوري) هو تحالف في إطار الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، ونعتقد أن لا مانع في التحالف معها مستقبلاً وتكوين كتلة قوية. لكن أؤكد أنه ما دامت نتائج الانتخابات لم تظهر، فإن الحديث عن التحالف مع أحزاب بعينها أمر غير مطروح حالياً.

■ ما رهان حزب «الحركة الشعبية»، الذي كان دائم الحضور في الأغلبيات الحكومية على الرغم من تراجع نتائجه في السنوات الأخيرة، خلال الانتخابات المقبلة؟

للرد على سؤالكم، يتعيّن العودة إلى المسار الذي عرفته «الحركة الشعبية» خلال السنوات الماضية، فالحزب منذ نشأته في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي كان دائماً في طليعة الأحزاب وفي المراتب الثلاث الأولى، غير أنه عرف تراجعاً في فترتين: الأولى في الفترة ما بين 2002 و2006 حينما كان الحزب يؤمن بأن تشتيت المشهد السياسي لا يفيد المغرب، وأنه يجب تكون هناك عائلات سياسية لها انسجام وتقارب، وهذا ما دفعنا إلى محاولة جمع العائلة الحركية التي كانت منقسمة إلى 3 أحزاب. وفي سعينا لتحقيق الاندماج كان من الطبيعي أن نفقد العديد من المقاعد وتتراجع نتائجنا. أما الفترة الثانية للتراجع، فكانت حين أنشئ حزب «الأصالة والمعاصرة» الذي قام على دمج عدد من الأحزاب وعلى إغراء منتخبي أحزاب أخرى، حينها دفع «الحركة الشعبية» الثمن غالياً برحيل عدد من ناخبيه لأننا كنا حاضرين في المناطق نفسها التي كان فيها الحزب الجديد. اليوم ما نلاحظه أن هناك تهافتاً وعودة لافتة إلى «الحركة الشعبية»، ما يجعلنا متفائلين بالعودة إلى مكانتنا الطبيعية التي كنا فيها لأكثر من أربعين عاماً. نعمل اليوم، على فتح الباب لهذه العودة وكذلك لفئات جديدة، لأننا نعتقد أن المشهد السياسي لا ينبغي أن يبقى منحصراً في فعاليات منتخبة يتم تدويرها بين الأحزاب، وإنما يتعيّن كذلك الانفتاح على فئات وطاقات أخرى.

■ يرى بعضهم أن استقطابكم لفعاليات في جبهة العمل السياسي الأمازيغي هي خطوة تهدف لتوظيف الأمازيغية لتحقيق مآرب انتخابية؟

أبداً، لو كان الأمر كما تقولون، لكان الحزب استعمل ورقة الأمازيغية حينما كان وحده يدافع عنها. لا يمكن اختزال المسألة الأمازيغية في صراعات سياسية أو تنافس سياسي، وحزبنا لم يسعَ، منذ أكثر من 60 سنة، إلى تسييس المسألة الأمازيغية لكسب رهانات انتخابية. ما حصل أن جزءاً من الإخوان في الحركة الأمازيغية اقتنعوا بأن العمل خارج المؤسسات قد وصل إلى نهايته، وأنه آن الأوان للعمل السياسي من خلال الانضمام إلى الأحزاب لخدمة القضية الأمازيغية. وللإشارة فقط، كان طلبنا خلال حفل توقيع البيان المشترك بين جبهة العمل السياسي الأمازيغي و«الحركة الشعبية»، ليس الانضمام إلى حزبنا، وإنما العمل من داخل المؤسسات من خلال أي حزب يجدون فيه ضالتهم.

■ ما تعليقكم على التقارير الوطنية والدولية التي تحدثت عن تسجيل تراجعات حقوقية، وذلك بالتزامن مع جدل بين السلطات المغربية والمنظمات الدولية الحقوقية؟

هو جدال قديم وليس وليد اليوم، وإن كان البعض يقول إن هناك تراجعاً، ففي المقابل هناك من يؤكد تحقيق تقدّم في العديد من المجالات. ولئن كان البعض يقول بوجود تراجع في المغرب على مستوى حرية التعبير، فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر تحقق نوع من الانفتاح في مجال الحريات العامة. من كان يظن أنه كان من الممكن انتقاد الملك والعائلة الملكية بلا حدوث أي شيء؟ أخال أن الأمر في ما يخص حقوق الإنسان نسبي، وحينما نرى دولاً عظمى كالولايات المتحدة الأميركية وما يحصل هناك، لا يمكن أن نقول إن المغرب قد عاد إلى القرون الوسطى.

■ يشتكي المسؤولون المغاربة مما يعتبرونها تصريحات عدائية من السلطات الجزائرية وحملات إعلامية، على خلفية تأمين معبر الكركرات. هل ترون أن هناك إمكانية لتغيير الجزائر موقفها من المغرب ومن قضية الصحراء؟

على خلاف الكثيرين أنظر إلى موقف النظام الجزائري وتصريحاته المناهضة للمغرب ولقضية وحدته الترابية بشكل إيجابي، لأن ذلك يميط اللثام عن الحقيقة ويكشف أن الجزائر طرف أساسي في قضية الصحراء المغربية. وإذا كان النظام في الجارة الشرقية إلى حدود إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب اعترافه بمغربية الصحراء، يؤكد أنه ليس طرفاً، ويرفض في بعض الأحيان حضور المشاورات الأممية، ويدعي أن الأمر لا يهمه، وأن دافعه هو الدفاع عن المبادئ، إلا أن مواقفه وتصريحاته المتواصلة منذ تأمين المغرب لمعبر الكركرات وحتى الساعة، تظهر، وبالملموس، بأن الجزائر طرف، وأن عليه تحمّل مسؤوليته بهذا الصدد.

■ دعا رئيس البرلمان التونسي زعيم حركة «النهضة» راشد الغنوشي، أخيراً، إلى اتحاد مغاربي عربي، من دون ذكر المغرب وموريتانيا. ما تعليقكم على هذه الدعوة التي تحاشى المغرب الرسمي التعليق عليها؟

تعليقي هو ما صرحت به بعض الفعاليات التونسية بهذا الشأن، حينما قالت إن الغنوشي، سامحه الله، لديه في تونس مشاكل داخلية تفرض عليه العمل والمساعدة على حلها، وهي مشاكل ذات أولوية على إيجاد حل لمشاكل اتحاد المغرب العربي.

العنصر: ليس للحكومات هامش للخروج عن سياق معروف (العربي الجديد)

سيرة

■ بدأ امحند العنصر مساره السياسي بالانتماء إلى حزب «الحركة الشعبية» في عام 1975، قبل أن يظفر في 1986 بمنصب الأمين العام، الذي ينتظر أن يغادره في 2022.

■ تقلد مناصب وزارية عدة من أبرزها: وزير البريد والمواصلات (1981-1992) ثم وزير الفلاحة والتنمية القروية (2002-2004)، ليصبح عام 2008 وزير دولة.

■ في 2012 عُيّن وزيراً للداخلية ثم وزيراً للتعمير وإعداد التراب الوطني في 2013. كما كُلف في الوقت نفسه بتسيير وزارة الشبيبة والرياضة.

فرص الاتحاد المغربي

برزت خلال زيارة الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأربعاء، إلى العاصمة الليبية طرابلس، مطالبات دعته إلى إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي. وفي مؤتمر صحافي مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، قال سعيّد: «سنعمل معاً على أن يعود اتحاد المغرب العربي لسالف نشاطه باجتماع جديد للدول المكونة له على مستوى وزراء الخارجية، وعلى مستوى القمة». يُذكر أن الاتحاد تأسس عام 1989 من 5 دول، هي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

قيادة «الحركة الشعبية»

يقول امحند العنصر، حول التساؤلات عن وجود خليفة له لقيادة حزب «الحركة الشعبية» الذي يغادر أمانته العامة في 2022، إن في الحزب قيادات تمتلك من القدرات الفكرية والتكوينية التي تؤهلها لذلك، مضيفاً «بيد أن ما يتعين الوقوف عنده هو كيف يمكن أن نتجاوز الذاتية وأن نؤمن جميعاً بفكرة الفريق، وكذلك تجنب التجاذبات والانقسامات التي عانت منها الحركة وأدت بسببها الأمّ غالياً، وهذا ما نحاول إذكاءه داخل الحركة، ونحمد الله أن ذلك بدأ يعطي أكله».

متابعة

انقلاب ميانمار: تكتيك القمع يزداد عنفاً

تواصلت الاحتجاجات ضد الانقلاب في ميانمار (فرانس برس)

يبدو أن الانقلابيين في ميانمار مصممون على إخماد حركة الاحتجاج المطالبة بالديمقراطية منذ انقلاب الأول من فبراير/ شباط الماضي، مع سقوط المزيد من القتلى في التظاهرات، واستمرار تقليص خدمات الإنترنت، واستعدادهم لفتح قضية جديدة ضد الزعيمة أونغ سان سو تشي، بتهمة تلقي رشاوى بقيمة 550 ألف دولار من رجل أعمال. وتواصل حصيلة الضحايا الارتفاع يومياً، فقد قتل سبعة أشخاص على الأقل، أمس الأول، على أيدي قوات الأمن، بحسب إعلان جمعية مساعدة السجناء السياسيين، أمس الخميس. وأوضحت الجمعية أن «تكتيك القمع يزداد عنفاً»، مضيفة أن عناصر الشرطة والجيش باتوا يطلقون النار «في كل الأنحاء بالرصاص الحي بدون سبب، وحتى ضد أشخاص لا يتظاهرون. يتم استهدف نساء وأطفال». وأشارت إلى أن الجنود وعناصر الشرطة يحرقون وينهبون المنازل ويدمرون الأشغال العامة، مثل الجسور. وفي حين تركز قوات الأمن على التصدي للاحتجاجات في يانغون ومدن أخرى، تندلع احتجاجات يومية في بقية الأنحاء. وذكرت إذاعة «صوت بورما الديمقراطي»، الإسم الآخر لميانمار، أمس الخميس، أن آلاف الأشخاص نظموا مسيرة في ناتمولي. وهذه البلدة الواقعة في وسط البلاد هي مسقط رأس أونغ سان، والد سو تشي. وواصلت السلطات الانقلابية فرض قيود على خدمات الإنترنت التي يستخدمها المحتجون لتنظيم صفوفهم، حيث تم حجب خدمات الـ«واي فاي». وقال سكان في بعض البلدات إن خدمة الإنترنت توقفت تماماً. ونشرت وكالة أنباء «تاتشيليك» الخاصة في شمال شرق البلاد صوراً لعمال يقطعون كابلات قالت إنها وصلات الألياف (المستخدمة لإيصال الإنترنت) مع تايلاند المجاورة. وأطلق المتظاهرون، أمس الأول، السهام وألقوا زجاجات حارقة باتجاه عناصر قوات الأمن، في واقعة نادرة للرد على حملة القمع الدموية. وقتل شخصان، أمس الأول، في كالاي بشمال غرب ميانمار، وفقاً لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وشوهدت حرائق ودخان في كالاي ويانغون، مساء الأربعاء، فيما ذكرت تقارير أن ذلك بسبب حرق السلطات للحواجز التي أقامها المتظاهرون.

ويستعد العسكريون الانقلابيون في ميانمار لتوجيه تهمة جديدة إلى أونغ سان سو تشي، مؤكدين أنها تلقت رشاوى بقيمة 550 ألف دولار من رجل أعمال. وبث تلفزيون «أم آر تي في» الحكومي، مساء الأربعاء، تسجيل فيديو للمتعهد العقاري مانونغ وايك يعترف فيه بدفع هذا المبلغ على أقساط بين 2018 و2020. وذكر التلفزيون أنه «بناء على هذه الشهادة، اكتشفت السلطات أن أونغ سان سو تشي متورطة في فساد»، موضحاً أن «السلطات تستعد لاتهامها رسمياً». ووجهت سابقاً أربع تهم لسو تشي. وقال مانونغ وايك، الذي سبق أن أدين بتهمة تهريب مخدرات، للتلفزيون الحكومي، إنه أعطى أموالاً لوزراء الحكومة لمساعدة أعماله. وتابع إن الأموال تضمنت 100 ألف دولار مُنحت لسو تشي في 2018 عبر مؤسسة خيرية تحمل اسم والدتها، و150 ألف دولار في 2019 لم يحدد سبباً لها، و50 ألف دولار في فبراير/ شباط الماضي، و250 ألف دولار في إبريل/ نيسان، مرة أخرى دون تحديد الغرض منها.

وقال محامي أونغ سان سو تشي، التي ما زالت محتجزة في مكان سري من قبل الجيش، لوكالة «فرانس برس»، أمس الخميس، إن هذه المعلومات الجديدة «لا أساس لها من الصحة وسخيفة». وأضاف أنه «قد تكون لدى موكلتي بعض العيوب لكن ليس من طبيعتها إفساد الناس»، مؤكداً أن «معظم المواطنين لن يصدقوا» هذه الاتهامات الجديدة.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

> قال سكان في بعض البلدات إن خدمة الإنترنت توقفت تماماً

الحدث

اجتماع موسكو الأفغاني: محاولة لخفض العنف

> ضغطت موسكو على الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» من أجل تحقيق تقدم في المباحثات بينهما، محذرة من أن «داعش» يستفيد من تواصل الحرب بينهما لتعزيز مواقعه في البلاد

موسكو ـ **العربي الجديد**

دخلت موسكو بقوة على خط الحراك الدبلوماسي المتصاعد من أجل دفع اتفاق الدوحة الموقع بين واشنطن وحركة «طالبان» في فبراير/ شباط من العام الماضي، إذ حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن تنظيم «داعش» يسعى لاستغلال استمرار المواجهة المسلحة في أفغانستان لتعزيز مواقعه في البلاد، فيما دعا المجتمعون، في «الثلاثية الموسعة»، الحكومة و«طالبان» للانخراط في تسوية تفاوضية.

وعقد في موسكو، أمس الخميس، اجتماع «الثلاثية الموسعة»، والتي تضم روسيا والصين وأميركا وباكستان، لتسوية الأوضاع في أفغانستان بحضور ممثلين عن الحكومة الأفغانية و«طالبان». وترأس وفد السلطات الأفغانية رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، بينما ترأس رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان» في الدوحة الملا عبد الغني برادر، وفد الحركة. وسبقت الاجتماعات في موسكو محادثات أخرى ستستضيفها إسطنبول في إبريل/نيسان المقبل.

وطالب المجتمعون، في بيان ختامي، كل الأطراف في أفغانستان بخفض مستوى العنف، وبحث وقف فوري لإطلاق النار. ودعوا «طالبان إلى وقف هجمات الربيع لخلق بيئة مثمرة للتفاوض»، و«الحكومة وطالبان لضمان عدم استخدام الإرهابيين الأراضي الأفغانية لتهديد أي دولة أخرى». كما طالبوا «الحكومة وحركة طالبان بالانخراط في تسوية تفاوضية»، وثمنوا «دور دولة قطر في تسهيل عملية السلام»، وأعلنوا دعمهم لاستمرار مفاوضات الدوحة.

وعلى الرغم من عدم توقّع حصول اختراق كبير، فقد دخلت روسيا بقوة على خط الحراك الدبلوماسي المتصاعد من أجل دفع اتفاق الدوحة الموقع بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان» في فبراير/ شباط من العام الماضي، والذي قضى بانسحاب القوات الأميركية والأجنبية من أفغانستان بحلول بداية مايو/ أيار المقبل، مقابل ضمانات في مجال الأمن والتزام «طالبان» بالتفاوض مع الحكومة في كابول. وعقد اجتماع موسكو وسط مخاوف من ازدياد موجة العنف في أفغانستان، تزامناً مع موعد هجمات فصل الربيع التقليدية التي تشنها «طالبان» في كل عام، واحتمال أن تكون الهجمات أكثر دموية، في حال عدم التوصل إلى اتفاق جديد يضمن الاستقرار ويمهد لانسحاب قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من البلاد.

ورأى لافروف، أن تنظيم «داعش» يسعى لاستغلال استمرار المواجهة المسلحة في أفغانستان لتعزيز مواقعه في البلاد، داعياً واشنطن وحركة «طالبان» للحفاظ على اتفاق السلام الموقع في الدوحة. وقال لافروف، خلال افتتاحه اجتماع «الثلاثية الموسعة» لتسوية الأوضاع في أفغانستان في موسكو بحضور ممثلين عن الحكومة الأفغانية و«طالبان»: «هناك تزايد للخسائر في صفوف الطرفين المتناحرين (في أفغانستان)، وما يثير قلقاً خاصاً هو أن المجموعات الإرهابية الراديكالية، وفي مقدمتها داعش، تسعى لاستغلال هذا الوضع لتعزيز مواقعها على الأرض. وبحسب تقديراتنا، فإن داعش لم يكف عن محاولات التوغل في الشمال الأفغاني بهدف تصويب مخططه على منطقة آسيا الوسطى». وأضاف «يخلق كل ذلك بوادر لمزيد من تفشي تجارة المخدرات التي تشكل تحدياً هاماً لأفغانستان والمنطقة والعالم بأسره، ويغذي النشاط الإرهابي بدرجة كبيرة».

ودعا لافروف واشنطن وممثلي حركة «طالبان» إلى الانحياز لاتفاق السلام الموقع في الدوحة في فبراير/شباط 2020. وقال «ندعو الطرفين إلى الحفاظ على الانحياز لأحكام هذه الوثيقة المدعومة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2513». وكانت وزارة الخارجية الروسية كشفت عشية الاجتماع أنه سيتناول سبل الإسهام في تحقيق تقدم في المفاوضات الأفغانية - الأفغانية في الدوحة، وخفض مستوى العنف في البلاد.

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى أن صيغة «الترويكا الموسعة»، تهدف إلى إيجاد ظروف مؤاتية لبدء محادثات السلام بين الأفغان و«تعزيز المساعدة الدولية لأفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع»، مثمّناً دور هذه الآلية التي أطلقت في 2019، قائلاً إنها لعبت دوراً إيجابياً ملموساً في تسهيل المفاوضات بين الولايات المتحدة و«طالبان»، التي توّجت بالتوقيع على اتفاقية في 29 فبراير 2020، مشدداً على وجوب التزام واشنطن و«طالبان» باتفاق السلام المدعوم بقرار مجلس الأمن رقم 2513. وأعرب لافروف عن امتنانه لدولة قطر لدورها في المصالحة الوطنية في أفغانستان، مبدياً أسفه لأن «الجهود المبذولة في الدوحة لم تعطِ حتى الآن نتائج إيجابية».

وأكد لافروف أن «روسيا ستواصل تقديم المساعدة الشاملة لأفغانستان الصديقة، للمساهمة في تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى إنهاء الصراع المسلّح طويل الأمد وإحلال سلام دائم». وناشد الأطراف المتحاربة خفض مستوى العنف على الأرض، معتبراً أن الطريقة الوحيدة لتقريب الطروحات والتوصل إلى حلول وسط تكمن في «التحلي بالمرونة على طاولة المفاوضات والاستعداد لتقديم تنازلات، وعدم طرح شروط غير مقبولة عمداً». وأضاف «نحن مقتنعون بأنه في ظل ظروف تدهور الوضع العسكري - السياسي، من غير المقبول حدوث مزيد من التأخير. الأمر الذي هو مصدر قلق متزايد، لا سيما في ظل اقتراب فترة الربيع والصيف، حيث يزداد تقليدياً النشاط القتالي».

> دعا المجتمعون حركة «طالبان» إلى وقف هجمات الربيع

«القاتل من يصف الآخر بذلك»

بوتين يستهزئ بايدن

رد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على نظيره الأميركي جو بايدن، معتبراً أن تصريحاته تعكس «الماضي المضطرب للولايات المتحدة»

بوتين: تصريحات بايدن تعكس الماضي المضطرب لأميركا (Getty)

أشعل وصف الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الأول، لنظيره الروسي فلاديمير بوتين، بأنه «قاتل»، منسوب التوتر بين موسكو وواشنطن، إذ استهزأ بوتين بنظيره الأميركي، معتبراً أن «القاتل هو من يصف الآخر بذلك».

وفي تصعيد غير معتاد بعد مقابلة بايدن، أعلنت موسكو، أمس الأول، استدعاء سفيرها من الولايات المتحدة لإجراء مشاورات عاجلة بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، فيما طالب نائب رئيس المجلس الأعلى بالبرلمان الروسي قسطنطين كوساتشوف واشنطن بالاعتذار، محذراً من «أنها قد ترد ما لم تحصل عليه»، من دون تحديد ما هو الرد.

وفي إشارة وحيدة الى محاولة وقف التصعيد، أكدت وزارة الخارجية الأميركية، لوكالة «فرانس برس»، أنها لا تعتزم استدعاء ممثلها من موسكو. وتعليقاً على استدعاء روسيا لسفيرها من أميركا أناتولي أنطونوف غداً السبت للتشاور، شددت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي على أننا «سنكون مباشرين، وسنتحدث علانية بشأن المجالات التي لدينا مخاوف بشأنها، وسيكون ذلك بالتأكيد، كما قال الرئيس الليلة الماضية - بالتأكيد، سيكون الروس كذلك. يحاسبون على الإجراءات التي اتخذوها».

ورحّبت ألمانيا، على لسان وزير خارجيتها هايكو ماس، أمس الخميس، بلغة بايدن «الواضحة» بشأن روسيا. وقال ماس «منذ تولت إدارة بايدن السلطة، كان واضحاً من خلال المحادثات التي أجريناها مع مختلف الممثلين بأنه سيتم استخدام لغة واضحة في واشنطن حيال روسيا. وأثبت جو بايدن على وجه الخصوص ذلك». وخلال مقابلة مع قناة «إيه بي سي»، الأربعاء الماضي، قال بايدن رداً على سؤال عما إذا كان يعتقد أن بوتين قاتل «أعتقد ذلك». وتعهد بأن الرئيس الروسي سيدفع «ثمن» التدخل في الانتخابات الأميركية في عامي 2016 و2020. ونفت موسكو على الدوام هذه الاتهامات.

ويبدو أن السجال الأخير يسرع دخول العلاقات الروسية-الأميركية في دوامة توتر جديدة، رغم أن البلدين أكدا منذ تغيير الإدارة الأميركية أنهما يريدان التعاون في ملفات ذات اهتمام مشترك. وقال بوتين، خلال محادثته عبر الفيديو مع سكان القرم وسيفاستوبول، إن «القاتل هو من يصف الآخر بذلك»، مضيفاً «هذه ليست مجرد عبارة طفولية أو مزحة. دائماً نرى مواصفاتنا في شخص آخر ونعتقد أنه مثلنا»، إلا أنه أضاف «سندافع عن مصالحنا وسنعمل (مع الأميركيين) بشروط تكون مفيدة بالنسبة لنا». وأضاف «ماذا سأقول له: كن معافى أتمنى له الصحة»، مشيراً إلى أنه يقول ذلك «ليس سخرية أو مزاحاً».

واعتبر بوتين أن تصريحات بايدن تعكس «الماضي المضطرب للولايات المتحدة». وأشار إلى «تاريخ أميركا في ذبح الأميركيين الأصليين (الهنود الحمر)، والعبودية»، مضيفاً «هذا الإرث المؤلم أثر على الولايات المتحدة، وإلا من أين ستأتي حركة حياة السود مهمة». وأضاف «على الرغم من اعتقاد أميركا أننا مثلها، لكن الأمر ليس كذلك، لدينا شيفرة جينية مختلفة». وأشار إلى أن «هناك العديد من الأشخاص الشرفاء والمحترمين في الإدارة الأميركية، وروسيا ستعتمد عليهم».

> رحّبت ألمانيا بلغة بايدن «الواضحة» بشأن روسيا

وكانت موسكو أكدت بوضوح أن تصريحات بايدن غير مقبولة. وفي خطوة غير مسبوقة منذ 1998، استدعت وزارة الخارجية سفيرها في الولايات المتحدة لإجراء مشاورات حول مستقبل العلاقات الروسية-الأميركية التي وصلت إلى «طريق مسدود». وذكرت السفارة الروسية في واشنطن، في بيان، أن «التصريحات المتهورة لمسؤولين أميركيين يمكن أن تؤدي إلى انهيار العلاقات التي تشهد خلافاً كبيراً أساساً».

من جهته ندد الكرملين بتصريحات تكشف أن بايدن «لا يريد تحسين العلاقات مع بلدنا». ووصف المتحدث باسمه ديمتري بيسكوف، «التصريحات السيئة للغاية من قبل الرئيس الأميركي، أوضحت أنه لا يريد تطبيع العلاقات». وقال «سنمضي على هذا الأساس. لم يكن هناك شيء مثل هذا في التاريخ». ولم يرد بيسكوف على تساؤلات بشأن ما إذا كانت روسيا ستقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

وفي حين وصف رئيس مجلس النواب الروسي فياتشيسلاف فولودين تصريح بايدن بأنه «إهانة» للروس و«هجوم» على بلاده، فقد طلب منه نائب رئيس المجلس الأعلى بالبرلمان قسطنطين كوساتشوف «بتوضيحات واعتذارات». واعتبر كوساتشيف أن تصريحات بايدن غير مقبولة وستزيد حتماً من تدهور العلاقات، وتقضي على أي أمل في موسكو بشأن تغيير السياسة الأميركية تحت قيادة الإدارة الجديدة. وأضاف أن استدعاء موسكو لسفيرها كان الخطوة المنطقية الوحيدة التي يمكن اتخاذها في مثل هذه الظروف. وقال إن «بيان بايدن الفظ» يمثل نقطة تحول. وأضاف «مثل هذه التقييمات غير مقبولة لرجل دولة من رتبته. مثل هذه التصريحات غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف. إنها تؤدي حتماً إلى تفاقم حاد لعلاقاتنا الثنائية».

وألقت المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا باللوم على الولايات المتحدة في جلب العلاقات الثنائية إلى «طريق مسدود». وقالت «نحن مهتمون بمنع تدهورها الذي لا رجعة فيه. إذا كان الأميركيون على دراية بالمخاطر المرتبطة بها».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)